



الإستراتيجيات الاحتلالية لانتهاك حقوق الفلسطينيين في القدس

(7 تشرين الأول، أكتوبر 2023 - 30 نيسان، أبريل 2024)

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق
الإنسان - وائرة الحشر والمناصرة.

المقدمة

اعتمد الاحتلال الإسرائيلي، ومنذ وطئت أقدامه أرض مدينة القدس، إستراتيجيات مختلفة للهيمنة والسيطرة على كل مناحي الحياة للإنسان الفلسطيني في القدس، لدفعهم للرحيل عنها بهدف إحلال المستوطنين بدلاً منهم. وتبع الاحتلال العديد من الإستراتيجيات التي مسّت الأرض والإنسان في القدس. ومن خلال هذا التقرير سوف يتم استعراض مجموعة من الإستراتيجيات بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى، التي استمر الاحتلال في اعتمادها منذ عام 1967 وحتى اليوم بهدف دفع السكان الفلسطينيين ليعيشوا خارج القدس، وسيتم تناول هذه الإستراتيجيات من خلال تسليط الضوء على الأبرز والأهم منها، مع التركيز على تطورات هذه الإستراتيجيات في القدس منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وحتى نهاية نيسان/ أبريل 2024، والعودة الموجزة إلى السياق التاريخي حيثما يتطلب الأمر ذلك. تجلّت هذه الإستراتيجيات في مجموعة من الانتهاكات الهادفة إلى تهويد مدينة القدس، وأسرة سكانها الفلسطينيين، والتي يمكن إيجازها كالآتي:

أولاً: الإعدام الميداني وسياسة احتجاز جثامين الشهداء،

تعمل سلطات الاحتلال على إرهاب المواطن الفلسطيني بِشتى الطرق، وأخطرها الإعدامات الميدانية، وقد ارتفعت عمليات الإعدام الميداني في المناطق الفلسطينية المحتلة بشكل ملحوظ بُعيد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، حيث بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية 167 شهيداً منذ بداية 2024 حتى نهاية نيسان، منهم 11 شهيداً من محافظة القدس، أغلبهم من الأطفال. وإذا ما تمت المقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، نجد أن الإعدامات قد تضاعفت، حيث وصل عدد الشهداء في مناطق الضفة الغربية بين 1 كانون الثاني 2023 و30 نيسان 2023 إلى 99 شهيداً (منهم 6 شهداء من محافظة القدس).

ومما يزيد صعوبة الوضع، أن سلطات الاحتلال تمارس سياسة احتجاز الجثامين كعقاب لعائلات الشهداء، حيث أشارت الحملة الوطنية لاسترجاع جثامين الشهداء، إلى أن هناك 501 شهيد محتجز جثامينهم منذ عام 1967، منهم 256 في مقابر الأرقام، و245 جثماًناً محتجزين بالثلاجات منذ 2015، منهم 51 شهيداً من الأطفال ويوجد جثامين 8 نساء محتجزة لغاية اليوم من عام 2015 ولغاية اليوم. أما من محافظة القدس، فيوجد 35 شهيداً محتجز جثامينهم منذ عام 2015 حتى اليوم بالثلاجات. كذلك يوجد 27 أسيراً فلسطينياً محتجز جثامينهم عند الاحتلال [شجاعية، 2024].

هذه السياسة ليست بالجديدة، فقد اتبعتها سلطات الاحتلال منذ نشأتها عام 1948، حيث عملت على احتجاز الجثامين، ومنع العائلات من دفن أبنائها. ومن الممكن تتبع جذور الأحكام الأكثر اقتباساً وإثارة للجدل التي يوظفها الاحتلال لإضفاء الشرعية على احتجاز الجثامين في أنظمة الطوارئ البريطانية لعام 1945، الصادرة عن المندوب السامي في فلسطين، والتي ضمت سلسلة من التدابير التي تهدف ظاهرياً لحماية النظام والأمن [حسن، 2021]. كما تنص المادة 133(3) لعام 1945، على تفويض سلطة الدفن لقائد المنطقة عوضاً عن القائد العسكري، على أن تنحصر سلطات قائد المنطقة على جثامين الأسرى الذين



أعدموا في السجون المركزيّة في القدس أو عكا، شرط التزام قائد المنطقة بدفن كل جثّة في مقبرة الجماعة التي تنتمي لها.

في كانون الثاني لعام 1948، تم تعديل قانون الطوارئ 133(3)، نحو نقل صلاحيّات الدفن الفوري من قائد المنطقة إلى القائد العسكري، مع توسيع نطاق صلاحيّاته لتشمل «جثّة أي شخص» وليس بالضرورة أولئك الذين يتم إعدامهم في السجنين المركزيين، ونصّت المادة المعدّلة على أنّه: «بغض النظر عن أيّة مادّة في أي قانون، يعتبر غير مخالفٍ للقانون، أن يأمر القائد العسكري بدفن جثّة أي شخص في أي مكان يرتّبه. يحدد القائد العسكري من خلال هذا الأمر من سيقوم بالدفن وساعة الدفن. هذا الأمر العسكري يملك سلطة كاملة وكافية لدفن الجثمان المذكورة في القرار. وأي شخص يخالف أو يعيق هذا الأمر يعتبر مخالفاً لهذا القانون» [حسن، 2021].

وعقب النكبة، التطهير العرقي لفلسطين، أدرجت سلطات الاحتلال معظم الأحكام المتضمّنة في قوانين الطوارئ تلك، في القانون المحليّ الإسرائيلي، وتحت البند الثالث من أنظمة القوانين والإدارة. تمّ استخدام لوائح الطوارئ بدايةً ضد الفلسطينيين في الداخل المحتل وأخضعوا للحكم العسكري منذ عام 1948 حتى العام 1966.

وقد كرّست سلطات الاحتلال سياسة احتجاز جثامين الشهداء الذين يقومون بعمليات مقاومة للاحتلال كوسيلة عقاب جماعي. وقد كان الاحتجاز لغاية قبل عام 2015 انتقائياً، حيث اعتمد على «نوع العملية» التي يقوم بها الشهيد وعدد القتلى والإصابات. علاوة على أن احتجاز جثامين الشهداء يُعتبر انتهاكاً للقانون الدولي، فهو يجرم الأهل من دفن جثمان ابنهم بما يليق بكرامة الإنسان والحقوق الإنسانية والدينية [شجاعية، 2024].

وحسب مُعطيات الحملة الوطنية لاسترجاع جثامين الشهداء، هناك مرحلتان لسياسة الاحتجاز. المرحلة الأولى والتي امتدت من عام 1967 ولغاية بدايات عام 2015، تسمى مرحلة مقابر الأرقام، وكان الاحتجاز كما ذُكر آنفاً انتقائياً ويعتمد على نوع العملية التي يقوم بها الشهيد، وفي بعض الحالات كان يتم استرجاع الجثمان من خلال التوجه إلى قيادة

الجيش وأحياناً كان يفرض الجيش تسليم الجثثان ببعض الشروط، منها عدد المشيعين وتقييد الشعارات في الجنازة وبيت العزاء [أبو سنينة، 2024].

أما المرحلة الثانية، والتي بدأت منذ هبة السكاكين عام 2015، والتي تُسمى مرحلة الثلاثجات، حيث يتم احتجاز الجثامين بثلاثجات المشارح، ويكون الاحتجاز لجميع جثامين الشهداء الذين قاموا بعملية أو كانوا على وشك القيام بعملية أو الذين اشتبه بأنهم كانوا على وشك القيام بعملية، بغض النظر إذا كان هنالك قتلى وجرحى أم لا [أبو سنينة، 2024].

وفي عام 2017 توجهت الحملة الوطنية لاسترجاع جثامين الشهداء من خلال مركز القدس بالتماس للمحكمة الإسرائيلية ضد سياسة احتجاز الجثامين، وقد تم الاستناد بالحُجج إلى عدم وجود بند قانوني يُجيز لهم القيام باحتجاز الجثامين، حيث تستند سلطات الاحتلال على قوانين أنظمة الطوارئ البريطانية (زمن الانتداب) لاحتجاز الجثامين، حيث تنص المادة على إعطاء الصلاحية للقائد العسكري حجز الجثامين لفترة مؤقتة لغايات التحقيق أو الحفاظ على الأمن العام، لكنها لا تُعطي الحق للاحتجاز لفترة طويلة أو لغايات التفاوض. وقد جاء هذا الالتماس في ذلك الوقت بسبب قرار مجلس وزراء سلطات الاحتلال بإعطاء الحق للجيش بالاحتجاز لغايات التفاوض [شجاعية، 2024].

ومع أنه في عام 2018 صدر قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية، بناء على التماس مركز القدس، ينص على أنه لا يجوز احتجاز الجثامين دون وجود بند قانوني، وكون الاحتجاز يمسّ كرامة الإنسان ويعتبر عقوبة جماعية، ولكن المحكمة استكملت هذا القرار وأعطت الحكومة مهلة ستة أشهر لتصوغ قانوناً بهذا الشأن.

ومباشرة، وبعد قرار المحكمة، طالبت الحكومة بعقد جلسة أمام هيئة قضائية موسعة، وكانت حُجّة الطلب هذا أن القرار الصادر عن المحكمة العليا يمسّ بشكل واضح بأمن الدولة. بالمقابل وافقت المحكمة العليا، وتم عقد جلسة موسعة بمشاركة سبعة قضاة لهذا الشأن.

وفي عام 2019، صدر قرار من المحكمة بإعطاء الحكومة صلاحية احتجاز الجثامين



لغايات التفاوض. وفي عام 2020، جاء قرار الحكومة الإسرائيلية بتوسيع صلاحيات الاحتجاز الذي يمكن الجيش من احتجاز كل جثمان شهيد عمل أو حاول القيام بعملية بغض النظر عن انتهاه السياسي، وبغض النظر عن أنه قام أو حاول القيام بعملية [أبو سنينة، 2024].

وبعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، سعت سلطات الاحتلال إلى احتجاز الجثامين بشكل أكبر بهدف المقايضة عليها، ولا يتم الإفراج إلا عن بعض الجثامين غير المتهمه بعمليات أو النية في القيام بعملية بإجراءات قانونية معقدة من حصر عدد المشاركين بالتشجيع إلى عدم السماح بإقامة بيت للعزاء ومنع رفع يافطات أو رايات ووضع كفالات مالية عالية. كما لا بدّ إلى الإشارة إلى أنه لا يتم تسليم الجثامين إلا في ساعات متأخرة من الليل أو فجرًا، ويتم إعلام الأهل قبل ساعة أو ساعتين على أكثر تقدير، ويكون التسليم من خلال قائمة محدودة لمن يسمح له بالمشاركة بالتشجيع [أبو سنينة، 2024].

ثانيًا: التوسّع الاستيطاني في القدس

بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، صعّد الاحتلال الإسرائيلي من بناء المستوطنات في كل أنحاء مدينة القدس المحتلة. وقد ذكر تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية يوم 17 نيسان 2024 أن هناك تسارعًا للمخططات الاستيطانية في القدس بشكل كبير في الأشهر الماضية، حيث إنّه في الوقت الذي أغلقت فيه المؤسسات الحكومية الإسرائيلية أو حدّت من عملها في أعقاب السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، إلا أن سلطات التخطيط واصلت التقدم والدفع بهذه المخططات بسرعة غير مسبوقه [Burke, 2024].

كما أشار تقرير صدر في صحيفة هآرتس إلى أن اللجنة المحلية في القدس، وبعد يومين من أحداث السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، صادقت على توسيع مستوطنة «كيدمات تصيون» المقامة على أراضي الفلسطينيين في حي رأس العامود، بحيث تشمل التوسعة بناء 384 وحدة استيطانية في مراحلها الأولى وعلى مساحة 79 دونمًا، وقابلة للإضافة والتوسع لتصل إلى 1200 وحدة ومنشأة عامة، وستشمل إقامة مؤسسات ومرافق عامة تتضمن

مدارس يهودية وأربع روضات أطفال وكنيسين ومركزاً ومقرّاً قيادياً جماهيرياً استيطانياً [حسون، 2023].

إضافة لذلك، فقد وافقت اللجنة اللوائية في 3 كانون الأول/ ديسمبر 2023 على بناء حيّ استيطاني جديد على أراضي صور باهر، أطلق عليه «القناة السفلى» يتم بناء 1,792 وحدة استيطانية جديدة، حيث إنّهُ وللمرة الأولى تعمل سلطة أراضي إسرائيل على تقديم هذا المخطط.

وفي جنوب المدينة، أضحت التواصل الجغرافي مع مدينة بيت لحم غير مُمكن بسبب أربعة مشاريع استيطانية ضخمة، حيث تعمل سلطات الاحتلال على توسعة مستوطنة هار حوما المقامة على أراضي جبل أبو غنيم، وبناء 540 وحدة جديدة، واستمرت سلطات الاحتلال في تنفيذ بناء مستوطنة جفعات همتوس على أراضي بلدة بيت صفافا، والتي سعت في المرحلة الأولى لبناء 1,275 وحدة استيطانية جديدة. كما صادقت اللجنة اللوائية على بناء مستوطنتين جديدتين جنوب المدينة منذ عام 2022، ولا زال العمل على استكمال بنائهما مستمرًا. حيث وافقت اللجنة يوم الخامس من أيلول 2022، على بناء مستوطنة جديدة «جبعات هـَشْكِيد (أي تلة اللوز)» على أراضي بيت صفافا وشرفات بمساحتها 3700 دونم، والتي تمت مصادرتها لهذا الغرض سنة 1995. وتضم المستوطنة التي تقرر إقامتها 700 وحدة سكنية، بما في ذلك أربعة مباني من 24 طابقاً، ومدرسة، وروضة أطفال، ومركز مجتمعي، ومعابد يهودية، وعيادات، ومنشآت صحية ومخفر للشرطة. من الجدير ذكره أنّ هذه المستوطنة تُتأخّر خط الهدنة لعام 1949 الذي يعبر الجزء المحتل من قرية بيت صفافا عام 1967، وأن هذه الأرض هي قطعة الأرض الوحيدة المتبقية لسكان بيت صفافا المواقبة النمو الطبيعي لسكان القرية [صالح، 2024].

إن ما يقوم به الاحتلال بهذا الشأن يسعى لمحاصرة الأحياء الفلسطينية في القدس ومنع توسعها العمراني، وبالتالي زيادة أعداد المستوطنين في إطار الحرب الديمغرافية في المدينة، وعزل هذه الأحياء عن عمقها الفلسطيني في الضفة الغربية، وبالتالي وأد أية فرصة لتكون



القدس عاصمة للدولة الفلسطينية. كل ذلك يتم تحت أنظار العالم رغم أنه يعتبر انتهاكًا صارخًا لقرارات الشرعية الدولية والتي تعتبر القدس مدينة فلسطينية محتلة.

ثالثًا: السيطرة على الجهاز التعليمي في القدس

تعتبر المدرسة من أهم أجهزة الدولة الأيديولوجية، ويُعد المعلم هو الأداة المنفذة للمجتمع، هذا حسب تعريف عالم الاجتماع «الفوسير» في كتابه «أجهزة الدولة». وبالاستناد إلى ذلك فقد وضعت سلطات الاحتلال الخطط المختلفة منذ البداية للسيطرة والهيمنة على الجهاز التعليمي الفلسطيني في مدينة القدس الذي يدرس به 110 آلاف طالب وطالبة.

وفي عام 2017 وضعت حكومة الاحتلال خطة شاملة للهيمنة الشاملة في القدس لمدة خمس سنوات وضخت ميزانية إضافية للموازات الموجودة والإضافة كانت بحدود 2,2 مليار شيكل مخصص منها بحدود 900 مليون شيكل للهيمنة على قطاع التعليم [وثائق وزارة المعارف الإسرائيلية] وتبع ذلك بخطة خمسية وميزانية إضافية للأعوام 2024 ولغاية 2028، والتي تمت المصادقة عليها بتاريخ 20/8/2023 وتم تحديد مبلغ هذه الميزانية الإضافية بـ 3,2 مليار شيكل، وخصص جزء مهم منها للتعليم في القدس الشرقية. مع أن سلطات الاحتلال تدعي أن الهدف من هذه الميزانية الإضافية هو تقليص الفجوات بين شطري المدينة، ولكن الهدف الحقيقي الواضح هو استقطاب المجتمع المقدسي وجعله تابعًا لمنظومة الاحتلال وتحديدًا في التعليم.

ويلمس المجتمع المقدسي اليوم نتائج هذه الخطة والموازنة، من خلال التوسع غير المسبوق لتعليم المنهاج الإسرائيلي «البحروت»، وكذلك تحريف المنهاج الفلسطيني بنسخ تم حذف العديد من النصوص التي تتنافى مع روايات الاحتلال وطباعة نُسخ جديدة من هذه الكتب وفرض تدريسها في كل المدارس التابعة للبلدية، إضافة للمدارس الأهلية الخاصة والتي تتقاضى مخصصات مالية جزئية من وزارة المعارف، هذا إضافة للدخول لكل مناحي الحياة المدرسية من أمن وأمان وبرامج لانهجية مثل برنامج الطلبة الموهوبين والرحلات المدرسية ومسارها وإلغاء أي رحلات لمدن ومناطق الضفة الغربية لقطع أية صلة أو ترابط

بين القدس وأهلنا في الضفة، كذلك برامج الإسعاف الأولي والطوارئ وغيرها والتي ربطت بين الالتزام بالمخصصات للمدارس مقابل تنفيذ هذه البرامج والتعليقات المختلفة. من عام 2017، ولغاية إعداد هذا التقرير، تم توظيف أكثر من 12 مفتشاً إضافياً من قبل وزارة المعارف للإشراف على التعليم الفلسطيني في القدس، وكانت من أهم نتائج توظيف المفتشين عمليات تفتيش على كتب المناهج والتهديد بوقف المخصصات للمدارس الأهلية، كما حصل مع مدارس الإيمان والإبراهيمية والمطران وغيرها من المدارس الأهلية خلال العام المنصرم.

علاوة على ذلك، فقد رافق هذه السياسة إغلاق مكتب مديرية التربية والتعليم الفلسطيني في القدس ومحاربة المدارس التابعة له مباشرة، ونجح الاحتلال بتقليص عدد الطلبة الذين يدرسون بمدارس الأوقاف التابعة للوزارة الفلسطينية في القدس من 18% عام 2015 إلى 10% عام 2022، وذلك حسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

استناداً لورقة حقائق أصدرها مركز القدس في آب عام 2023 حول التعليم في القدس، فإن حوالي 110,293 طالباً (باستثناء رياض الأطفال) يدرسون في 249 مدرسة في القدس الشرقية.

إن الجانب الأكثر قلقاً في موضوع المدارس في القدس الشرقية هو سعة الصفوف الدراسية، إذ إن معدل نمو سكان القدس الشرقية هو 2,5% سنوياً، مما يتطلب إنشاء حوالي 80 فصلاً دراسياً جديداً كل عام، مع العلم أنّ المخصصات الحالية بالكاد تلي نصف هذه الحاجة. [مركز القدس، 2023].

يمكن للمدارس الخاضعة للسلطة الفلسطينية أن تستوعب حوالي 31,500 طالب، وتخدم أكثر من 45,500 طالب، مما يعني أنه هناك حاجة ماسة إلى 560 صفّاً دراسياً جديداً إضافياً، بالإضافة إلى 80 صفّاً دراسياً بشكل سنوي لتلبية الحاجة على مدى السنوات الخمس المقبلة [مركز القدس، 2023].

أحد المخاوف المقلقة هو موضوع البنية التي تخص المدارس غير المعترف بها. فبعض هذه



المنشآت قد بُنيت كمبانٍ سكنية تمت تهيئتها لاحقًا للأغراض التعليمية، وغالبًا ما تفتقر إلى المواصفات الضرورية التي يجب أن تمتلكها المعايير الأساسية لأية مدرسة نموذجية. فوفق بعض البيانات التي قدمتها مديرية تربية محافظة القدس للعام الدراسي 2019/2020، يتبين أن المساحة المخصصة لكل طالب في مدارس الأوقاف تبلغ حوالي 60 م²، في حين توفر المدارس الخاصة ما متوسطه 52 م² لكل طالب. ومن الجدير ذكره أن المعايير الدولية توصي بمساحة لا تقل عن 2 م² لكل طالب [مركز القدس، 2023].

ومن بين 146 مدرسة تابعة للسلطة الفلسطينية، هناك 96 مدرسة فقط مجهزة بمختبرات علوم بمتوسط مساحة 31، 48 م²، و121 مدرسة فقط بها مختبرات حاسوب بمتوسط مساحة 60، 44 م². وحسب إحصائيات 2020، تحتاج 83 مدرسة (85، 56 % من إجمالي المدارس) إلى تأمين 947 صنوبرًا لمياه الشرب و716 دورة مياه إضافية. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج 50 مدرسة (25، 34 % من المدارس) إلى توفير 242 حوضًا [مركز القدس، 2023].

وبغض النظر عن جميع العوامل التي تمت إثارتها أعلاه، فقد أعلنت السلطات الإسرائيلية في عام 2019 عن نيتها إلغاء تصاريح مدارس الأونروا في القدس الشرقية. ومن المقرر أن يتم استبدال هذه المدارس التي تخدم حوالي 1,800 طالب بمدارس تديرها بلدية الاحتلال، بدعم من وزارة المعارف الإسرائيلية.

وبعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2023 وحتى نهاية شهر نيسان من العام الحالي 2024 قامت وزارة المعارف الإسرائيلية بإجراءات حاسمة ونهائية تجاه المدارس في مدينة القدس، وبشكل خاص المدارس المعترف بها ولكن غير الرسمية (أي المدارس الأهلية والخاصة)، وتحديدًا التي تحصل على تمويل جزئي من وزارة المعارف بما يخص استخدام المنهاج الفلسطيني. وقد شملت الإجراءات الاقتحام والتفتيش الفجائي والذي شمل جميع هذه المدارس وتحديدًا من شهر تشرين الثاني 2023 ولغاية شهر آذار/ مارس 2024. حيث قام المفتشون باقتحام الصفوف وتفتيش الحقائق المدرسية والاطلاع على الكتب التي يستخدمها المعلمون. وبعد اقتحام وتفتيش جزء من هذه المدارس واكتشاف

كتب المنهاج الفلسطيني تم أخذ مجموعة من الإجراءات، منها وقف مؤقت للتمويل الجزئي من المعارف، والتحقيق مع مدير المدرسة والمسؤولين الآخرين عن المدرسة، إضافة إلى توجيه كتب تهديد بسحب الترخيص الخاص للمدرسة، مما دفع بقية المدارس إلى سحب كتب المنهاج الفلسطيني من الطلبة والمعلمين واستبداله بالكتب المحرفة المطبوعة من وزارة المعارف تفادياً لهذه الإجراءات التي تهدد باستمرار عمل هذه المدارس. ومن المدارس التي تعرضت لهذه الإجراءات مدرسة الإيوان والمدرسة الإبراهيمية ومدرسة المطران [مقابلات مع بعض من مدرءاء مدارس، 2024].

هذا الوضع التعليمي هيئاً التربة الخصبة لمحاولة الدخول لكل جوانب الحياة التعليمية بكل مكوناتها من إدارات ومُعلمين وطلبة وأهل، وبالتالي يحاول الاحتلال من خلال كل المدخلات التي يُمارسها على الجهاز التعليمي الخروج بمخرجات حسب رغبته واحتياجاته.

رابعاً: الانتهاكات تجاه الأماكن المقدسة في القدس وتحديدًا المسجد الأقصى

يشكل المسجد الأقصى جزءاً من العقيدة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة والعنصرية كونهم يُحرضون على أنه أقيم على أنقاض ما يسمى بالهيكل، لذلك يطلقون عليه لقب «جبل الهيكل»، وهذا ما يفسر ارتفاع عدد الانتهاكات تجاه المسجد الأقصى والخطوات التدرجية والتي تسارعت في السنوات الأخيرة من أجل فرض واقع جديد من حيث التقسيم الزماني والمكاني للمسجد.

وحسب تقرير مؤسسة القدس الدولية [خلاصات التقرير السنوي، حال القدس 2023] بلغ عدد المستوطنين المُقتحمين للمسجد الأقصى 48,223 مقتحمًا وعدد مرات الاقتحام بلغت 258 مرة خلال العام. وخلال العام 2023 تميزت الاقتحامات بعدة أمور مهمة منها:

– تكثيف الاقتحامات أثناء الأعياد الدينية والوطنية الإسرائيلية.

– استباحة المُقتحمين للمسجد الأقصى حرمة الطقوس الدينية التلمودية.



– بعيد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، حاصر الاحتلال المسجد الأقصى لحوالي الشهرين وتم منع دخول المصلين والذين تقل أعمارهم عن 60 عامًا.

– خلال شهر رمضان الكريم قيّدت سلطات الاحتلال دخول المصلين ومنعت الاعتكاف داخل المسجد بالقوة المفرطة واستخدمت الهراوات والرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع.

– واصلت سلطات الاحتلال تقييد عمل دائرة الأوقاف الإسلامية ومنعهم من الترميم، والذي أدى بدوره إلى الزيادة الواضحة بالتصدعات والانهيارات في أجزاء مختلفة من المسجد الأقصى.

– استهداف موظفي الأوقاف بالملاحقة والتضييق والاعتقال والإبعاد.

– استمرار الحفريات في الأنفاق في محيط المسجد الأقصى، إضافة للإنفاق في ساحة البراق والقصور الأموية وبلدة سلوان.

كما أشار التقرير إلى أنّ سنة 2023 قد تميّزت بارتفاع أعداد قرارات الإبعاد عن المسجد الأقصى أو البلدة القديمة، حيث أشار إلى صدور 1,105 قرارات إبعاد، منها 568 قرار إبعاد عن البلدة القديمة من القدس و412 قرار إبعاد عن المسجد الأقصى، و29 قرار إبعاد عن مدينة القدس نفسها.

أما عن المقدسات المسيحية، فقد ذكر نفس التقرير على زيادة واضحة في الانتهاكات تجاه الأماكن المقدسة المسيحية في ظل الحكومة اليمينية المتطرفة، والتي تشجع المستوطنين على القيام بذلك. ومن أهم الانتهاكات التي تعرضت لها الأماكن المقدسة المسيحية خلال العام 2023 اقتحام مستوطنين مسلحين الكنيسة الأرثوذكسية في جبل صهيون والاعتداء على أحد رجال الدين المسؤولين عن الكنيسة تحت ادعاء أن جبل صهيون للإسرائيليين فقط. وكذلك تم الاعتداء على كنيسة العشاء الأخير «عليّة صهيون»، واقتحام كنيسة حبس المسيح وتحطيم تمثال السيدة العذراء، وتم اقتحام كنيسة «ستنا مريم» بجبل الزيتون والاعتداء على

رجال الدين والمصلين.

كما استمرت عمليات تحطيم شواهد القبور والصلبان في العديد من المقابر المسيحية في المدينة، وكتابة الشعارات العنصرية على جدران الكنائس وشواهد المقابر. وفي عام 2023 زاد اعتداء المستوطنين على رجال الدين المسيحي بالثتم والبصق. إضافة لكل ذلك هنالك تقييدات مستمرة وشديدة ومتصاعدة كل عام تجاه مشاركة المسيحيين باحتفالات سبت النور في كنيسة القيامة.

خامساً: سياسة فرض الضرائب والمخالفات والإجراءات العقابية

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس، عمدت سلطات الاحتلال الصهيوني ومن خلال أذرعها المختلفة، وخاصة ما يسمى ببلدية «أورشليم القدس» بفرض ضرائب باهظة على السكان الفلسطينيين في مدينة القدس بشكل عام وفي البلدة القديمة بشكل خاص. ومن أبرز هذه الضرائب تأتي ضريبة الأرنونا بالدرجة الأولى، وهي الأكثر انتشاراً وتأثيراً على المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس، والأرنونا هي ضريبة المسقفات المفروضة حسب القانون على مستخدمي المباني والأراضي، ويحدد قيمة هذه الضريبة بناء على نوع السكن ومساحته. كذلك يتم تحديد قيمة الأرنونا بناء على نوع الاستخدام، حيث إنه إذا كان الاستخدام تجارياً فإن قيمة الأرنونا تصبح أعلى من استخدام العقار كسكن.

لقد استخدم الاحتلال هذه الضريبة كوسيلة مهمة لطرد المواطنين الفلسطينيين من القدس، حيث إن قيمة هذه الضريبة عالية جداً. فعلى سبيل المثال، يدفع المواطن سنوياً ما قيمته 60 شيكل عن كل متر مربع واحد للشقة السكنية التي لا تزيد مساحتها على 118 متراً مربعاً، أما الشقق التي تزيد مساحتها على 118 متراً مربعاً فإن صاحب هذا العقار يدفع ما قيمته 90 شيكل سنوياً عن كل متر مربع واحد. ورغم أن هذه الضريبة يدفعها اليهود في القدس، إلا أن التمييز واضح بهذا الشأن، حيث تعامل الأحياء اليهودية معاملة مختلفة من حيث تقديم الخدمات [معطيات ضريبة الأرنونا في عمل موقع البلدية].

لقد أدت هذه الضريبة إلى رحيل آلاف الفلسطينيين من القدس، وخاصة الذين



لم يستطيعوا دفعها، وقد تراكت الديون عليهم وأصبحوا يلاحقون من قبل المحاكم الإسرائيلية، وخلال العقدين الآخرين اضطر أكثر من 300 تاجر فلسطيني في البلدة القديمة من القدس إلى إغلاق محلاتهم، بعد تعرضهم للملاحقة بسبب تراكم دين الأرثوذكس عليهم وحجز محتويات محلاتهم ومصادرتها، وجزء من هؤلاء التجار انتهى بهم الأمر إلى الاعتقال لشهور عديدة في السجون الاحتلالية [لقاء مع أحمد دنديس عن لجنة تجار مدينة القدس].

كذلك استخدمت ضريبة الأرثوذكس كوسيلة وأداة مهمة من قبل الاحتلال لإثبات إقامة الفلسطينيين في القدس، وأصبح الاحتلال وفي كل معاملاته وخاصة معاملات وزارة الداخلية تطالب الفلسطيني بإحضار قسائم الأرثوذكس لإثبات أنه موجود ومقيم بالقدس من أجل عدم سحب حق الإقامة منه [ناصر الدين - طبجي، 2024]. إذاً نكتشف في هذا السياق كيف استخدم الاحتلال الإسرائيلي الضرائب وخاصة ضريبة الأرثوذكس كوسيلة لطرده السكان الفلسطينيين من مدينة القدس.

ومنذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2023 وحتى إعداد هذا التقرير، أخذت الضرائب والمخالفات منحىً انتقامياً عقابياً، حيث تمت مخالفة العديد من المواطنين لأسباب تافهة لا تستحق المخالفات، فمجرد وجود أعقاب سجائر على الأبواب الخارجية للمنازل أو حتى أوراق شجر عند مدخل المنزل. هذا المنحى كان أشد مع الذين اتهموا بعمليات مقاومة أو للنشطاء السياسيين في القدس [القبضة الحديدية، 2023].

ومن الأمثلة على ذلك، ما حدث مع عائلة الشهيد خ. م. من حي بيت حنينا في القدس، والتي أصدرت سلطات الاحتلال أمراً بإغلاق منزل العائلة الكائن في عمارة فيها تسع شقق، وتم تنفيذ هذا الأمر في نيسان 2024. بالمقابل، أصدرت بلدية الاحتلال مخالفة بناء لكل المبنى في تشرين الثاني 2023، حيث أشارت في إخطارات وزّعت على السكان في أنّ العمارة قد بُنيت في عام 1997 دون الحصول على رخصة بناء، مما يعني أن هناك نيّة من بلدية الاحتلال إصدار أمر هدم لكل المبنى. إضافة إلى ذلك، عندما داهمت قوات الاحتلال مصحوبة بمفتشين من البلدية منزل الشهيد، عاين المفتشون وجود غسالة قديمة عند مدخل

العمارة (وليس على الشارع الرئيس أو الرصيف)، وأعقاب سجاجير مع أوراق الأشجار في ساحة العمارة، مما حدا بالمفتشين لإصدار مخالفتين منفصلتين لوالد الشهيد [صالح، 2024]. كذلك الأمر، عندما داهمت قوات الاحتلال منزل عائلة الشهيد خ. ع في حيّ الشياح بالقدس، عمل مفتشو البلدية على إصدار مخالفات لسكان المبنى بسبب وجود روث الحمام على سطح المنزل [صالح، 2024].

وخلال شهر كانون الأول/ ديسمبر 2023، اقتحمت سلطات الاحتلال وبلدية الاحتلال منزل الناشط ن. ه من حي الصوانة في القدس، وتمت مخالفة مالك العمارة التي يستأجر منها ن. ه. منزله وذلك لأن أغصان شجيرة الياسمين عند سور الحديقة متشعبة إلى الخارج، كما تمت مخالفته بسبب وجود سيارة قديمة مكونة في ساحة العمارة الداخلية بسبب عدم الترخيص، رغم أنها لا تعمل ولا يتم استخدامها. [صالح، 2024].

وفي الفترة نفسها، توجهت زوجة الأسير ن. ح. من صور باهر إلى مركز القدس لطلب المساعدة القانونية بعد استلامها مخالفة وأمر هدم لسور استنادي للمنزل مبني قبل أكثر من خمسة عشر عامًا بدعوى عدم الحصول على ترخيص [صالح، 2024].

تُثبت هذه الممارسات (والعشرات غيرها) توجه سلطات الاحتلال في مدينة القدس، على تنفيذ سياسة العقاب الجماعي على المجتمع الفلسطيني ككل (والمقدسي تحديداً) كردّ فعل على أحداث السابع من تشرين الأول/ أكتوبر.

سادساً: إستراتيجية الاحتلال من خلال سياسة هدم المنازل وعدم إعطاء تراخيص بناء،

تشير المعطيات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن عمليات الهدم التي نُفذت خلال الربع الأول من 2024، قد وصلت إلى 96 منشأة في محافظة القدس، منها 44 منزلاً، كان يقطنها 151 شخصاً (منهم 59 طفلاً). وقد نال كل من حيّ العيساوية، وجبل المكبر النصيب الأكبر من الهدم (14 في العيساوية، و13 جبل المكبر).



نستنتج من هذه المعطيات أن الاحتلال قد وضع سياسة واضحة، رغم أنها غير شرعية دولياً ولا إنسانياً، بمنع البناء الفلسطيني داخل أسوار البلدة القديمة، كما حدّ البناء خارجها، ووضع تكلفة عالية جداً للحصول على رخص بناء، وقد سمح بالبناء الاستيطاني اليهودي بكل سهولة.

لذلك سعى العديد من المقدسيين إلى البناء، حتى ولو لم يحصلوا على رخص كدافع أساسي من أجل البقاء ومواءمة منازلهم مع الزيادة الطبيعية لعدد أفراد الأسر. وهنا وضعت حكومة الاحتلال وذراعها القمعي بلدية القدس مجموعة من الإجراءات التي تهدف لدفع المقدسيين لهدم منازلهم بيدهم، إضافة لعقوبات أخرى مثل دفع الغرامات المالية الباهظة، وأحياناً الاعتقال.

وتظهر ورقة حقائق بعنوان «الهدم الذاتي في القدس: بين المطرقة والسندان» والتي نشرها مركز القدس أيلول/ سبتمبر 2022، تزايداً واضحاً في الهدم الذاتي للمنازل التي صدرت أوامر هدم في حقّها. حيث أظهرت الإحصائيات أنه من أصل 98 منشأة هُدمت في الأشهر التسعة الأولى من 2022 فإن 41 عملية هدم تمت ذاتياً. [مركز القدس، 2022]. وفي مقابلة مع المحامي أ. محمد توفيق أبو اسنينة، وضح فيها أنّ هناك عدة عوامل ساهمت في هذا الارتفاع:

(1) التعديلات التي أُدخلت على قانون التخطيط والبناء لسنة 1965 والتي أقرها الكنيست الإسرائيلي في 25 تشرين الأول عام 2017، (والتي عُرفت لاحقاً بقانون كاميتس)، تنص على رفع قيمة الغرامات المالية بشكل كبير جداً، وإعطاء البلدية صلاحية تنفيذ قرار الهدم عكس ما كان قبل هذا التعديل. وينص هذا التعديل على إعطاء البلدية مهلة 21 يوماً فقط للصادر بحقه قرار هدم المنزل ليقوم بالهدم بنفسه أو تقوم البلدية بالهدم وتحمله نفقات الهدم والتي تكون باهظة جداً. وقد قيدت ذلك المحاكم بسقف تمديد لا يتجاوز العامين.

(2) الاستنزاف المالي الذي يحصل للأسرة نتيجة دفع الغرامات.

- (3) تجنب دفع التكلفة الباهظة إذا ما قامت البلدية بعملية الهدم.
- (4) تجنب السجن إذا كان هنالك تعثر بدفع الغرامات.
- (5) انعدام أفق الترخيص أو إيجاد حل قانوني بأغلب الحالات.
- (6) ضعف شبكات الأمان الاجتماعي والسياسي والتي تؤدي إلى ضعف قدرة الأسرة على المواجهة والصمود في وجه هذه السياسة.
- (7) تفادي الصدمة للأطفال والأسرة نتيجة هدم المنزل وحالة الفزع التي تحصل، وبالتالي يفضل رب الأسرة القيام بعملية الهدم بنفسه.
- (8) الخوف من فقدان العمل وتحديدًا للأسر التي يحمل رب الأسرة في أحد المؤسسات أو الدوائر الحكومية الإسرائيلية وخاصة إذا صدر بحقه قرار سجن، وبالتالي يكون هنالك ملف جنائي قد فتح باسمه مما يفقده عمله ومصدر دخله.

سابعًا: الاعتقال

يُسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على ممارسات الاحتلال التصاعدي والقمعية خلال العام 2023 وتحديدًا بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، حيث تضاعفت أعداد المعتقلين من كل المدن والقرى الفلسطينية، وكذلك وصلت الانتهاكات بحق المعتقلين إلى أقصى درجة ممكنة والتي أدت لاستشهاد سبعة من المعتقلين داخل السجون.

وحسب التقرير السنوي للعام 2023 الصادر عن مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، فإنه حتى نهاية عام 2023 كان هنالك 7,800 أسير في سجون الاحتلال، منهم 84 أسيرة، وبلغ عدد المعتقلين الإداريين 2,500 معتقل. أما عدد المحتجزين منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، فقد بلغ 4,685 محتجزًا. وحسب هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني، فقد بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين حتى 17 نيسان/ أبريل من هذا العام، 8,725 معتقلًا، مما يعكس الارتفاع الكبير في أعداد المعتقلين خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، والتي بلغت 925 معتقلًا [مركز القدس، 2024].



كما أشار تقرير مركز القدس إلى أنه ومنذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، أمعنت إدارة السجون الإسرائيلية في ممارساتها الوحشية من قمع وتعذيب في حق المعتقلين، حيث يتعرضون يومياً للضرب وامتهان الكرامة وتخطيم المقتنيات الشخصية، إضافة للإهمال الطبي، والإهمال الغذائي، حيث يتم تقديم وجبة طعام متواضعة واحدة يومياً، وقد حُرِّموا من الكتتين أو أي خدمات كانوا يستطيعون الحصول عليها في السابق. وهذه الممارسات الوحشية تظهر بشكل واضح على جسد كل من تم الإفراج عنهم، حيث يظهر الشحوب ونقصان الوزن الناتج عن التجويع [مركز القدس، 2024].

وقد ذكرت ورقة حقائق نشرها مركز القدس أن سلطات الاحتلال عملت على توقيف واعتقال 605 مقدسين خلال الأسابيع الأولى بُعيد 7 تشرين الأول/ أكتوبر، كما تم توثيق 83 اعتقالاً لأطفال دون 16 عاماً، و36 فتاة قد تم توقيفهم. أتت هذه الحملة على الفلسطينيين المقدسين في إطار سياسة القبضة الحديدية، وهي عبارة عن سلسلة من الإجراءات «الأمنية» الإسرائيلية التي تهدف إلى كبح أي شكل من أشكال التحدي ضد العنف الإسرائيلي، مما يخلق حالة من التوتر المنهجي والخوف والذعر بين الفلسطينيين [القبضة الحديدية، 2023].

أمّا في القدس، وحسب دراسة عدالة الأطفال في القدس، التي أصدرها مركز القدس في أيلول 2023، فقد بلغ إجمالي حالات الاعتقال في النصف الأول من 2023، 3,866 حالة اعتقال في مناطق الضفة الغربية، وقد تصدرت القدس النسبة الأعلى من حيث أعداد المعتقلين، حيث بلغ عدد المعتقلين من القدس نحو 1,800 معتقل، فيما بلغ عدد الاعتقالات بين صفوف الأطفال من الإجمالي العام 568، وهذا يُشكّل ارتفاعاً ملحوظاً عما سُجِّل في نفس الفترة من 2022، حيث بلغ عدد المعتقلين الإداريين 1132 معتقلاً من بينهم ثلاث أسيرات، و18 طفلاً [عدالة الأطفال، 2024].

في المقابل، تشكّل نسبة عمليات الاعتقال في القدس، الأعلى مقارنة مع بقية محافظات الضفة، حيث تجاوزت حالات الاعتقال خلال العام المنصرم أكثر من 3,000 حالة من بين 7,000 حالة اعتقال من كل الأرض الفلسطينية». بينما تم اعتقال 882 طفلاً في العام المنصرم،

منهم 654 في القدس وحدها، أي حوالي 74% من الأطفال المعتقلين هم من القدس. كما ارتفعت وتيرة عمليات الاعتقال الإداري بحق الأطفال أيضاً، حيث بلغ عدد من تعرضوا للاعتقال الإداري 19 طفلاً، وتبقى منهم حتى بداية العام 2023 رهن الاعتقال الإداري سبعة أطفال. ومن 2008 حتى نهاية العام 2022 تم اعتقال 46,028 طفلاً، 475 طفلاً كانوا في الاعتقال الإداري (حتى أيلول 2022 كان هنالك 43 طفلاً ما زالوا يخضعون للاعتقال الإداري)، و470 طفلة كُن في الاعتقال في نفس هذه الفترة [عدالة الأطفال، 2023].

إن ما يقوم به الاحتلال تجاه المعتقلين يتنافى مع كل مواثيق حقوق الإنسان، وتُصنّف ممارسات الاحتلال هذه بالعنصرية الفائقة التي تعد جريمة من الجرائم ضد الإنسانية، والتي يفترض المعاقبة عليها دولياً وإيقاف هذه الممارسات فوراً وتوفير الظروف الصحية والنفسية والاجتماعية المناسبة إنسانياً للمعتقلين الفلسطينيين داخل هذه السجون الوحشية.

الخلاصة

إن الإستراتيجيات المختلفة التي وضعتها سلطات الاحتلال وتنفيذها في مدينة القدس تهدف في الأساس إلى تكريس الاحتلال كأمر واقع لا يُمكن تغييره. كما أن مجموعة الإستراتيجيات التي تمت الإشارة لها في هذا التقرير هي جزء من طيف واسع من الإستراتيجيات التي لم يتسنّ للباحث عرضها على القارئ (كسحب الهويات، ولم الشمل، وتسجيل الموايد). عمل هذا التقرير، والذي تم إعداده خلال أيار/ مايو 2024 على تغطية الجزء من الانتهاكات التي يتعرض لها المواطن الفلسطيني في مدينة القدس وتحديد الوحشية المتنامية لهذا الاحتلال بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر من العام الماضي 2023.



قائمة المراجع:

- ورقة حقائق، التوسع غير القانوني: أحدث المشاريع الاستيطانية في القدس الشرقية، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، أيلول 2022.

https://www.jlac.ps/public/files/file/fact/20sheets/Factsheet_Settlments_Expansion.pdf

- ورقة حقائق، التحديات التي تواجه المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، آب 2023.

https://www.jlac.ps/public/files/file/fact/20sheets/Factsheet_NGOs_in_Jerusalem.pdf

- ورقة حقائق، السياسات الإسرائيلية وأثرها على التعليم في القدس الشرقية، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، أيلول 2023

https://www.jlac.ps/public/files/file/fact/20sheets/Factsheet_Education/20_in_Jerusalem.pdf

- ورقة حقائق، البيئة القهرية الإسرائيلية في البلدة القديمة لمدينة القدس، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، آب 2023.

https://www.jlac.ps/public/files/file/fact sheets/Factsheet_Old_City_AR.pdf

- ورقة حقائق: القبضة الحديدية: الإجراءات العقابية المشددة في القدس خلال الحرب على غزة. مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، تشرين الثاني 2023.

https://www.jlac.ps/public/files/file/fact/20sheets/AR_Factsheet_Jerusalem.pdf

- ورقة حقائق: قطع التواصل من خلال الربط بين المستوطنات. مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، أيلول 2022.

https://www.jlac.ps/public/files/file/fact/20sheets/Factsheet_RoadsNetwork.pdf

- ورقة حقائق، الهدم الذاتي في القدس: بين المطرقة والسندان، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان.

https://www.jlac.ps/public/files/file/fact/20sheets/Factsheet_Self_Demolition.pdf

- دراسة، عدالة الأطفال في القدس. مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، أيلول 2023.

https://www.jlac.ps/public/files/file/Studies/ChildJustice_EN.pdf

- التقرير السنوي للعام 2023، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، نيسان 2024.
https://www.jlac.ps/public/files/file/Annual_Reports/Annual%20e%202023.pdf
- حسن، بدور، دفء أبنائنا، سياسات الموت، الذاكرة، والسعي الفلسطيني لإغلاق الدائرة. مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، 2021.
<https://www.jlac.ps/en/Article/888/The-Warmth-of-our-Sons>
- مؤسسة القدس الدولية، تقرير حال القدس خلال الفترة من كانون الثاني وحتى كانون الأول 2023. مؤسسة القدس الدولية، 2023.
- علاء عطا الله، سليمان بشارت، تقرير حول حرب إسرائيل على القدس. مؤسسة القدس الدولية، 2008.
- مصالحة، نور، إسرائيل وسياسة النفي. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. رام الله، آب 2023.
- المالكي، مجدي وآخرون. (2004). المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى. رام الله فلسطين، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- فريري، باولو. (2003). نظرات في تربية المعذبين في الأرض. رام الله: دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع.
- Salim Tamari. (2002). The City and its Rural Hinterland. in "Jerusalem 1948: The Arab Neighborhoods and their Fate in the War. Edited by: Salim Tamari. Jerusalem: Institute for Palestine Studies in collaboration with Badil. pp: 68-84.
- Burke, Jason, Israel has sped up settlement-building in East Jerusalem since Gaza war began, The Guardian, April 17, 2024
<https://www.theguardian.com/world/2024/apr/17/revealed-israel-has-spiced-up-settlement-building-in-east-jerusalem-since-gaza-war-began>
- Nir Hasson, Two days after the envelope attack, (Hebrew) Ha'aretz October 16, 2023
<https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-10-16/ty-article/.premium/0000018b-3947-d0ac-a39f-b947e2a60000>
- <https://news.un.org/ar/story/2024/03/1129057>
- إحصائيات ومعطيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - أوتشا
<https://www.ochaopt.org/data/demolition>

المقابلات (وجميعها جرى في نيسان وأيار 2024)

- (1) مقابلة مع المحامية فاطمة ناصر الدين - طبعي / مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان.
- (2) مقابلة مع المحامي مالك عبيدات / مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان.



- (3) مقابلة مع السيد زياد الحموري / ناشط سياسي ومجتمعي من القدس.
- (4) مقابلة مع السيد رامي صالح / مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان.
- (5) مقابلة مع المحامي محمد أبو سنينة / مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان.
- (6) مقابلة مع منسق لجنة تجار مدينة القدس، أحمد دنديس.
- (7) مقابلة مع السيد حسين شجاعية، منسق الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء.
- (8) مقابلات متعددة مع مدراء مدارس في القدس، فضّلوا عدم ذكر أسمائهم أو أسماء المدارس.